الأنباء
الثلاثاء 24 ديسمبر 2013

الخارجية المصرية تدعو دمشق للإفراج عن عدد من المعتقلين كـ"مبادرة إيجابية"

مسؤول إيراني يحذر: عدم مشاركتنا يؤدي إلى فشل "جنيف 2" وسفير أمريكي سابق: غياب خطة للمؤتمر يعني بقاء الأسد

مقاتلو الجيش الحر يصنعون قذائف مورتر بمنطقة العرقوب في حلب (رويترز)

عواصم ـ وكالات: اعتبر عضو الهيئة الرئاسية لمجلس خبراء القيادة في إيران، أحمد خاتمي، أن عدم توجيه الدعوة لبلاده الى حضور مؤتمر «جنيف 2» حول سورية يعني أن المؤتمر سيكون فاشلا، في وقت حذر مسؤول أميركي من أن عدم وجود خطة واضحة للمؤتمر يعني بقاء رئيس النظام السوري في السلطة.

وقال خاتمي في حديث لوكالة الأنباء الايرانية الرسمية (ارنا) إن مواقف أميركا بشأن مؤتمر «جنيف 2» وعدم توجيه الدعوة إلى ايران، يؤكدان مرة أخرى عداء واشنطن للنظام في ايران.

وأضاف يمكن أن يقولوا ان أميركا لم تكن وحدها بعدم توجيه الدعوة لإيران، مشيرا الى ما وصفه بنفوذ إيران ودورها الإيجابي الكبير في سورية وباقي الدول الإسلامية شاءت أميركا أم أبت.

وقال إن القائمين على عقد مؤتمر «جنيف 2» سوف لن يتوصلوا إلى نتيجة من دون مشاركة ايران.. فأميركا وباقي الدول الأوروبية ليست أهلاً للثقة.

من جهته، أوضح السفير الامريكي السابق غاري غرابو أن الولايات المتحدة وروسيا ودول غربية اخرى، والتي تعتزم الاجتماع في «جنيف 2» لبحث الازمة السورية ليس لديهم حتى الآن خطة واضحة لحل تلك الازمة.

وأضاف جرابو وهو يشغل منصب سفير الولايات المتحدة في سلطنة عمان خلال الفترة من عام 2006 الى 2009 ـ في تصريحات له أمس ـ أن ذلك يعني بقاء الرئيس السوري بشار الاسد في السلطة في الوقت الراهن خاصة أن المعارضة الديموقراطية السورية وجيش سورية الحر لم يطرحوا أي خطة فعالة ومقنعة لتشكيل سلطة بديلة للرئيس بشار.

ويرى جرابو الذي عمل ايضا مستشارا للشؤون السياسية بالسفارة الامريكية في بغداد أنه يتعين على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي القيام بخطوة ايجابية لحل الازمة السورية، لان الشعب السوري لم يعد قادرا على تحمل رفاهية انتظار ايجاد سلطة بديلة وسط الوضع المأساوي الذي يعاني منه حاليا.

من جانبه دعا وزير الخارجية المصري نبيل فهمي الحكومة السورية إلى الإفراج عن عدد من المعتقلين السوريين بما فيهم رموز المعارضة لإظهار بوادر إيجابية تسهل عملية التفاوض بين أطراف النزاع في سورية.

وطالب فهمي في بيان لوزارة الخارجية المصرية بأن تدخل كل الأطراف السورية عملية التفاوض بنية خالصة نحو التوصل إلى حل سياسي يقي الشعب السوري القتل والدمار اللذين يحصدان أرواح العشرات والمئات يوميا.

ودعا إلى العمل على تسهيل وصول المساعدات الإنسانية «التي بدأت تتدفق بشكل أفضل» وفك الحصار عن المناطق المحاصرة لاسيما في ضوء موجة البرد القارس التي تشهدها المنطقة.

ورحب بالتقدم الذي يحرز كل يوم باتجاه عقد مؤتمر«جنيف2» لبحث تطبيق مقررات وثيقة مؤتمر جنيف الأول بشأن الوضع في سورية مطالبا الأطراف الإقليمية والدولية بالعمل على مساعدة السوريين في التوصل إلى تسوية سياسية تنهي المأساة الإنسانية التي يعانون منها.

وأكد أن مصر تعمل على دعم الحل السياسي ودعم المفاوضات المقرر أن تجرى في جنيف في يناير المقبل.

كما طالب الأطراف الإقليمية والدولية بالعمل على مساعدة السوريين في التوصل إلى تسوية سياسية تنهي المأساة الإنسانية التي يعانون منها.

وقال وزير الخارجية المصري إن بلاده تعمل وستعمل على دعم الحل السياسي ودعم المفاوضات المقرر أن تجري في سويسرا اعتبارا من عقد المؤتمر يوم 22 يناير القادم، من أجل التوصل إلى تسوية تحقق طموحات الشعب السوري في الحرية والديموقراطية وتحفظ لجميع السوريين

الجيش العراقي يرصد 11 معسكراً للقاعدة وواشنطن تدعو لوقف تمويل "داعش" و"النصرة"

عواصم ـ وكالات: اشتبكت قوة من الجيش العراقي مع عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) أمس قرب الحدود مع سورية بغرب العراق، فيما دعت واشنطن إلى وقف تمويل هذا التنظيم. وقال مصدر أمني عراقي أمني، إن اشتباكات عنيفة اندلعت بين عناصر «داعش» وقوات الجيش العراقي بمساندة مروحيات تابعة لطيران الجيش غرب مدينة الرمادي.

وجدد الجيش العراقي قصف واقتحام ما يعتقد أنها معسكرات لمسلحين ينتمون إلى تنظيم القاعدة في صحراء محافظة الأنبار غربي العراق في الوقت الذي طوقت قوات أخرى ساحة الاعتصام في مدينة سامراء شمالي بغداد.

وذكر مصدر في قيادة عمليات الأنبار لـ«كونا» أمس أن تعزيزات إضافية من قوات الجيش وصلت لدعم قوات الفرقة العسكرية العراقية السابعة التي لم تتمكن من منذ أمس الأول من اقتحام معسكرات مسلحين ينتمون إلى تنظيم القاعدة في «وادي حوران» والمناطق المجاورة بصحراء الأنبار.

وأكد أن القوات العسكرية توغلت في الصحراء بغطاء جوي من مروحيات الدفاع الجوي العراقي، حيث قصفت ودمرت ما يعتقد انه معسكر كبير لتنظيم القاعدة هناك في حين لم يكشف المصدر عن أي حصيلة للقتلى في هذه الاشتباكات.

على صعيد متصل طوقت قوات من قيادة عمليات سامراء ساحة الاعتصام في المدينة وباشرت في رفع الحواجز الإسمنتية المحيطة بها في الوقت الذي اعتقل أربعة أشخاص حاولوا منع القوات من أداء عملها هناك.

ميدانيا أيضا، قتل أربعة ضباط وجنديين عراقيين في هجوم على ثكنتهم غرب بغداد أمس في واحد من سلسلة هجمات استهدفت الجيش العراقي واتهمت وزارة الخارجية الأميركية عبر سفارتها في العراق تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بالوقوف وراءها.

ودعت الولايات المتحدة في بيان تسلمت وكالة فرانس برس نسخة منه إلى وقف تجنيد وتدفق المسلحين الأجانب إلى سورية، حيث يشن العديد منهم هجمات انتحارية في العراق، بينما أعلنت وزارة الدفاع العراقية عن رصدها 11 معسكرا لتنظيم القاعدة قرب الحدود مع هذا البلد. وقال مصدران مسؤولان في وزارة الداخلية لوكالة فرانس برس إن آمر الفوج الرابع من اللواء 23 للفرقة 17، وثلاثة ضباط آخرين وجنديين، قتلوا أمس بهجوم بقذائف هاون على ثكنتهم في منطقة أبو غريب.

وجاء هذا الهجوم بعد يومين على مقتل 15 عسكريا بينهم خمسة ضباط كبار في عملية عسكرية استهدفت معسكرا لتنظيم القاعدة في محافظة الأنبار التي تسكنها غالبية سنية وتفصلها منطقة أبوغريب عن بغداد.

ودفع هذا الهجوم رئيس الوزراء نوري المالكي للقول الأحد إلى أن ساحة الاعتصام المناهضة له في الأنبار تحولت إلى مقر لتنظيم القاعدة، مانحا المعتصمين فيها منذ نحو عام «فترة قليلة جدا» للانسحاب منها قبل أن تتحرك القوات المسلحة لإنهائها.

وفي هذا السياق، قال المستشار الإعلامي لوزارة الدفاع الفريق الركن محمد العسكري في تصريح لـ«فرانس برس» إن «المعلومات والصور الجوية المتوافرة تفيد بوصول أسلحة ومعدات متطورة من سورية إلى صحراء الأنبار الغربية وحدود محافظة نينوى».

وأضاف أن «هذا الأمر شجع تنظيمات القاعدة و«داعش» على إحياء بعض معسكراتها التي قضت عليها القوات الأمنية في عامي 2008 و2009». وتابع العسكري أن هناك «صورا ومعلومات استخبارية تشير إلى أنه كلما حدث ضغط على الجماعات المسلحة في سورية، انسحبت إلى العراق لتفعيل دورها وإعادة تنظيم صفوفها ومن ثم القيام بعمليات إرهابية في البلدين».

وأشار إلى أن «صورا ملتقطة من قبل القوة الجوية العراقية رصدت 11 معسكرا للقاعدة قرب الحدود السورية» التي تمتد على طول 600 كلم بين البلدين، يقع معظمها في محاذاة محافظة الأنبار السنية.

من جهتها، أعلنت الولايات المتحدة إدانتها للهجمات الأخيرة «التي نفذتها الدولة الإسلامية في العراق والشام مستهدفة جنودا ومسؤولين منتخبين ومدنيين وقادة عسكريين عراقيين»، بحسب ما جاء في بيان صادر عن وزارة الخارجية نقلته السفارة الأميركية في بغداد.

وأضاف البيان أن «الدولة الإسلامية في العراق والشام هي فرع من تنظيم القاعدة الذي هو عدو مشترك للولايات المتحدة وجمهورية العراق، ويشكل تهديدا لمنطقة الشرق الأوسط الكبير». وتابع «نحن وبموجب اتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة بين بلدينا والتي توفر أساسا لتعاون أمني طويل المدى، مازلنا ملتزمين بالمساعدة في تعزيز القوات العراقية في معركتها المستمرة ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام». ودعت «قادة المنطقة إلى اتخاذ التدابير الفعالة لمنع تمويل وتجنيد عناصر في هذه المجموعات، ومن بينها الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة، وإيقاف تدفق المقاتلين الأجانب إلى سورية، حيث يقوم الكثير منهم لاحقا بتنفيذ تفجيرات انتحارية ضد مدنيين أبرياء في العراق».

زوار عراقيون يحيون ذكرى اربعين الحسين في كربلاء أمس (رويترز)

لماذا ألغي الاجتماع الأميركي مع الجبهة الإسلامية في إسطنبول؟

بيروت: تحاول واشنطن تحصيل تمثيل وازن للمعارضة في جنيف، من بوابة استمالة «الجبهة الإسلامية»، وترجح تقديرات عديدة أن يكون هذا التحالف للمعارضة المسلحة بات يمثل القوى الرئيسية في معسكرها، ولكن المحاولة الأميركية تضع الموقف الأوروبي أيضا في حرج، وكانت الدائرة الأوروبية لمكافحة الإرهاب عبرت عن شكوكها في واحد من العناصر البارزة في «الجبهة»، وهو تنظيم «أحرار الشام».

الخطوة الأميركية «أملتها الواقعية السياسية»، وواشنطن «لا تجد حرجا في فتح حوار مع (الجبهة الإسلامية)، كما أنها لم تجد حرجا في التفاوض مع طالبان في أفغانستان».

مرة جديدة تفاجئ الولايات المتحدة الأميركية شركاءها الأوروبيين المهتمين بشؤون الشرق الأوسط: المرة الأولى عندما تفاوضت سرا في مسقط مع رسميين إيرانيين بشأن ملف طهران النووي من وراء الخمسة الآخرين في مجموعة الست (الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، بالإضافة إلى ألمانيا)، والمرة الثانية عندما أعلنت استعدادها لفتح حوار مع ممثلين عن «الجبهة الإسلامية» بعد أن استبقت ذلك بالإعلان مع بريطانيا عن وقف تقديم المعدات العسكرية غير المميتة لقيادة أركان الجيش السوري الحر بحجة وقوع هذه المعدات تحت سيطرة «الجبهة الإسلامية». وتبدو باريس الأكثر إحراجا اليوم، كما كانت الأكثر إحراجا عندما تراجع الرئيس الأميركي في الساعات الأخيرة عن توجيه ضربة عسكرية للنظام السوري.

باريس تنظر بكثير من التحفظ إلى المبادرة الأميركية، لأنها تعد نتيجتها الأولى إضعاف المعارضة المعتدلة التي تسعى مجموعة «أصدقاء الشعب السوري» لشد عضدها وتوفير الدعم لها. وتذهب باريس لحد القول إنه «لو توافرت لهذه المعارضة الدعم الكافي ولو حصلت قيادة أركان الجيش السوري الحر على السلاح الذي تحتاجه ـ لما كانت وصلت إلى هذا الوضع».

الإحراج الأوروبي ربما يكون سببا في إلغاء اجتماع السفير الأميركي في دمشق روبرت فورد مع الجبهة الإسلامية، ولكن تشير معلومات إلى وجود سببين آخرين:

1 ـ الجبهة الإسلامية رفضت لقاء فورد بسبب تسريب الحديث عن الاجتماع إلى وسائل الإعلام وبسبب خوف قادة الجبهة من الانتقادات التي وجهها مسؤولون في «الدولة الإسلامية في العراق والشام» «داعش» واتهام الجبهة بأنها «صحوة سورية وعميلة» للغرب.

2 ـ الحكومة التركية ألغت استضافة اجتماع بمبادرة أميركية بين قياديين من «الجبهة الإسلامية» وديبلوماسيين أميركيين وبريطانيين وفرنسيين كان متوقع انعقاده في إسطنبول، فالإدارة الأميركية تريد عقد اجتماع مع مجموعة مسلحة لها تأثير على الأرض للتحضير لمؤتمر «جنيف ـ 2»، وباريس رفضت هذا الاجتماع لأنها لا تريد إضعاف «الجيش الحر» وإعطاء شرعية لمجموعة مسلحة لا تعرفها وتطرح مشاكل من حيث العضوية فيها والضبابية حولها، ولندن كانت في البداية مؤيدة لعقد لقاءات مع «الجبهة الإسلامية» لكنها انضمت لاحقا إلى الرأي الفرنسي، لكن باريس لا تتفهم أن تتوقف الإدارة الأميركية عن تقديم الدعم إلى الجيش الحر وهو الآن مهدد من تنظيم القاعدة. كما أنها لا تتفهم أن الإدارة الأميركية تريد في مثل هذه الظروف عقد اجتماع مع الجبهة الإسلامية.

..ولماذا تثير "اللهجة الأميركية" الشكوك عند المعارضة؟

بيروت: جرى في إسطنبول الأسبوع الماضي اجتماع بين شخصيات من الائتلاف الوطني السوري المعارض والسفير الأميركي في دمشق روبرت فورد الذي أبلغهم بألا يتوقعوا نتائج سريعة للمحادثات المقرر أن تبدأ في سويسرا في 22 يناير المقبل وأن الإطاحة بالأسد لن تكون أولوية للاجتماع.

وفي الوقت الذي كرر فيه فورد العبارة التي دأبت الولايات المتحدة على ترديدها وهي أنه لا مستقبل للأسد في سورية، فقد حذر المعارضة من أن الأسد سيبقى في منصبه على ما يبدو إذا لم تتجاوز كتائب المعارضة الخلافات بين الجماعات المعتدلة المدعومة من الغرب والإسلاميين المتشددين الذين يعارضون محادثات جنيف، وقال السفير الأميركي فورد «إذا لم يحدث تنسيق، ولم يحدث تعاون وثيق بين الجماعات المسلحة المختلفة التي تقاتل النظام، فسينجح النظام في البقاء».

وعززت هذه اللهجة الشكوك التي تساور البعض داخل الائتلاف بشأن جنيف، وقال عضو في الائتلاف «هذا يزعج القيادة العليا كثيرا، إنهم يقيمون بشكل جاد ما إذا كان ينبغي لهم أن يذهبوا إلى جنيف». فالمعارضة تعتقد أن الولايات المتحدة وروسيا لا تبذلان ما يكفي من الجهد لضمان نجاح محادثات جنيف، وإذا لم تتحسن الأوضاع فربما يقرر أعضاء الائتلاف ألا يذهبوا إلى جنيف.

وعلى الرغم من شكاوى الائتلاف فإنه ليس في وضع يسمح له بمقاومة الضغوط الدولية لحضور مؤتمر جنيف، إذ إنه ليست له قاعدة قوة سياسية حقيقية، كما أن جناحه العسكري وهو القيادة العسكرية العليا للجيش السوري الحر المدعوم من الغرب نفوذه محدود على الأرض، لكن دولا إقليمية داعمة للمعارضة السياسية ومقاتلي المعارضة تشعر بالقلق من محادثات جنيف وقد تضغط على الائتلاف حتى لا يشارك فيها، وقال مصدر من الائتلاف يقيم في أوروبا «بعض القوى الإقليمية لا تريدنا أن نذهب». وأضاف «هذه الدول ليست ضد جنيف من حيث المبدأ لكنها لا ترى أن المناخ الحالي سيؤدي إلى مؤتمر ناجح، لكن إذا كانوا لا يريدوننا أن نذهب فعليهم أن يتحلوا بالشجاعة الكافية ليطلبوا هذا، لسنا بالقوة التي تكفي لنطلب تأجيل العملية».

روسيا تسلِّم سورية 75 عربة وشاحنة لنقل الأسلحة الكيماوية إلى اللاذقية

موسكو ـ رويترز ـ يو.بي.آي: أنهت روسيا أمس تسليم سورية الآليات والمعدات اللازمة لنقل الأسلحة الكيماوية المطلوب إتلافها خارج البلاد بموجب الاتفاق الدولي مع النظام السوري على تدمير ترسانته الكيماوية.

وقال وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو أمس ان روسيا أرسلت أكثر من 75 عربة الى سورية للمساعدة في نقل تلك المواد السامة.

ونقلت وسائل إعلام روسية، عن شويغو، قوله خلال اتصال مع الرئيس فلاديمير بوتين عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، قوله إنه تنفيذا لأمركم الصادر 11 ديسمبر، قامت وزارة الدفاع في فترة وجيزة بتسليم سورية آليات ووسائل أخرى، لضمان نقل الأسلحة الكيميائية السورية إلى الخارج وإتلافها.

وأوضح أن الطائرات الروسية نقلت خلال 3 أيام في الفترة بين 18 و20 ديسمبر، 75 شاحنة إلى مطار اللاذقية، 50 منها من طراز كاماز و25 أخرى مصفحة من طراز أورال. وأوضح شويغو أن الطيارين الروس نفذوا مهمتهم بنجاح وسلموا جميع المواد للجانب السوري وفقا للخطة.

واعتبر أن الآليات التي قدمتها روسيا ستتيح تنفيذ المهمات المتعلقة بنقل الترسانة الكيميائية السورية إلى خارج البلاد وإتلافها لاحقا.

وكانت منظمة حظر الأسلحة الكيماوية قالت في وقت سابق، إن الأسلحة الكيماوية السورية المطلوب إتلافها خارج سورية ستنقل في شاحنات روسية من 12 موقعا إلى ميناء اللاذقية لتشحن بعدها في سفن دنماركية وسويدية. وستصل الأسلحة الكيماوية إلى ميناء في إيطاليا، حيث سيتم شحنها في سفينة أميركية خاصة لتدميرها.

لندن تسحب الجنسية من أي بريطاني يقاتل في سورية

لندن ـ يو.بي.أي: كشفت صحيفة اندبندنت، أن وزيرة الداخلية البريطانية، تيريزا ماي، صعدت بشكل كبير من الاستخدام السري لصلاحيات سحب الجنسية البريطانية لمنع الأفراد الذين يحملون جنسية مزدوجة من العودة إلى المملكة المتحدة بعد ذهابهم إلى سورية للمشاركة بالقتال.

وقالت الصحيفة أمس، إن الوزيرة ماي، أسقطت حتى الآن الجنسية البريطانية من 37 شخصا منذ عام 2010، من بينهم 20 شخصا هذا العام، وفقا لأرقام جمعها مكتب الصحافة الاستقصائية، في حين حذر منتقدون من أن هذه الممارسة يمكن أن تترك الأفراد عرضة لخطر التعذيب وسوء المعاملة ببلدانهم الأصلية.

وأضافت أن أجهزة الأمن البريطانية قلقة لأن قرب سورية من أوروبا، في نظرها، يجعل من السهل على المتطرفين العنيفين بالمملكة المتحدة السفر إلى هناك والعودة من جديد إلى بريطانيا.

ونسبت إلى مسؤول سابق بوزارة الخارجية البريطانية، قوله إن الحرمان من الجنسية يحدث، وهناك ما يتراوح بين 40 و240 بريطانيا يشاركون بالقتال في سورية سيتم تجريدهم من الجنسية البريطانية.. ولو أننا لا نفعل ذلك بالسرعة المطلوبة. وتملك وزيرة الداخلية البريطانية، ماي، القدرة على إسقاط الجنسية البريطانية من الأفراد ثنائي الجنسية إذا كانت تعتقد أن وجودهم بالمملكة المتحدة لا يخدم الصالح العام، أو حصلوا عليها من خلال وسائل احتيالية.

وأشارت الصحيفة إلى أن وزارة الداخلية البريطانية رفضت تفسير أسباب ارتفاع استخدام صلاحيات سحب الجنسية البريطانية، لكنها أصرت على أن الجنسية هي امتياز وليس حقا، وتقوم وزيرة الداخلية بموجب ذلك بإسقاط الجنسية من الأفراد حين تشعر بأن ذلك يخدم الصالح العام.

وقالت إن وزارة الداخلية البريطانية استكشفت سبل توسيع تطبيق صلاحيات التجريد من الجنسية، والتي استعملتها حكومة حزب العمال السابقة 5 مرات فقط، لاستخدامها أيضا ضد الأفراد الذين لا يحملون جنسية أخرى.

وأضافت أن أرقاما جديدة تم الحصول عليها من وزارة الداخلية البريطانية بموجب قانون حرية المعلومات أظهرت أن الوزارة جردت 20 شخصا من الجنسية البريطانية خلال الفترة بين يناير ونوفمبر 2013.